ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Assit Prof. Phd. Maher Mubdir Al-Abbasi

Diyala University, College of Education for Human Sciences

Email: maher_mubder@yahoo.com

Keywords: US policy, Haiti

Article info

Article history:

Received : 29 .Dec.2021

Accepted 27:Jan2022

Published 28-Feb.-2022

Policy Towards Haiti 1961-1963 United States of America

A B S T R A C T

Haiti was ruled by a totalitarian regime in the sixties of the twentieth century, but the United States of America sought to follow a policy of tolerance with the regime in Haiti because it was strongly anti-communist and reduced the balance of communist Cuba and its influence on Haitian affairs, as the American administration considered Haiti a stronghold against the communist tide. Which began threatening the region in light of the ongoing conflict between it and the Soviet leadership during the Cold War, due to Haiti's proximity to Cuba, and at the same time, Haitian President François Duvalier tried to take advantage of the hostility of the United States of America to Cuban leader Fidel Castro. And exploiting that relationship to exercise his centralized, authoritarian rule over the country because of the United States' concerns about The expansion of communism in the islands of the Caribbean, which made the US administration not allow its government to exert pressure on the ruling regime in Haiti. Thus, the US policy towards Haiti oscillated between its support for the regime, which it described as dictatorship, and getting rid of it and the establishment of democracy in the country of Haiti. Retaining the government of President Duvalier in Haiti, despite its acknowledgment of the latter's practice of repression against its people.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol3.Iss46.2793

سياسة الولايات المتحدة الأميركية اتجاه هاييتي ١٩٦١-١٩٦٣

أ.م.د. ماهر مبدر عبدالكريم العباسي
جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية

ملخص البحث

حُكمت هاييتي من لدن نظام شمولي في ستينيات القرن العشرين، لكن الولايات المتحدة الأميركية سعت الى اتباع سياسة التسامح مع النظام في هاييتي كونه كان مناهضاً للشيوعية – بشدة – وقلل من توازن كوبا الشيوعية وتأثيرها في الشأن الهاييتي، إذ عدت الإدارة الأميركية هاييتي معقلاً ضد المد الشيوعي الذي أخذ يهدد المنطقة في ظل الصراع الدائر بينها وبين القيادة السوفيتية خلال الحرب الباردة، ويرجع ذلك إلى قرب هاييتي من كوبا، وفي الوقت نفسه حاول الرئيس الهاييتي فرانسوا دوفالييه "François Duvalier " الاستفادة من عداء الولايات المتحدة الأميركية للزعيم الكوبي فيدل كاسترو " Fidel Castro " ، واستغلال تلك العلاقة في ممارسة حكمه المركزي المتسلط على البلاد بسبب مخاوف الولايات المتحدة الأميركية بشأن توسع الشيوعية في جزر البحر الكاريبي، الأمر الذي جعل الإدارة الأميركية لم تسمح لحكومتها بممارسة الضغط على النظام الحاكم في هاييتي وبذلك تأرجحت سياسة الولايات المتحدة الأميركية ازاء هاييتي بين دعمها لنظام الحكم فيها الذي وصفته بـ " **الدكتاتوري** " وبين التخلص منه وارساء الديمقراطية في دولة هاييتي الأمر الذي جعل الإدارة الأميركية ان تمسك العصا من الوسط لكي توافق بين مصالحها الدولية في المنطقة والحفاظ على امنها القومي والحد من الخطر الشيوعي وبين الابقاء على حكومة الرئيس دوفالييه في هاييتي على الرغم من اعترافها بممارسة الأخير منهج القمع لشعبه.

الكلمة المفتاح: سياسة الولايات المتحدة، هاييتي

المقدمة اطار البحث وعرض المصادر

احتلت هاييتي موقعاً جغرافياً مهماً بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية كونها تعد واحدة من أهم دول جزر البحر الكاريبي، فضلاً عن قربها الجغرافي من كوبا الشيوعية، إذ عُدت الأخيرة بمثابة سهم أحمر في خاصرة الولايات المتحدة الأميركية بعد نجاح الثورة الكاسترورية فيها في العام ١٩٥٩ وارتماء قيادتها الفتية في احضان القيادة السوفيتية في ظل الحرب الباردة التي ألقت بظلالها على القطبين الكبيرين المتمثلين بالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية، ولذلك خشيت الأخيرة من انتقال الافكار الشيوعية وتصدير الثورة الكوبية إلى هاييتي، وتأسيساً على ذلك بدأت ترسم سياستها الخارجية اتجاهها على وفق معطيات المرحلة التي تسنمت فيها حكومة دكتاتورية زمام الامور وبسطت سيطرتها على مقدرات البلاد، ومن هنا تكمن اهمية هذه الدراسة في الوقوف على ابرز ملامح سياسة الإدارة الأميركية الخارجية اتجاه دولة هاييتي بين العامين ١٩٦١ و ١٩٦٣، إذ اقترن التاريخ الأول بتسنم الرئيس جون كينيدي " John Kennedy " السلطة في الولايات المتحدة الأميركية، فيما اقترن التاريخ الثاني من الدراسة بانتهاء المدة الدستورية لولاية الرئيس الهاييتي فرانسوا دوفالييه الأولى في شهر آيار من العام ١٩٦٣.

وسيتم من خلال هذه الدراسة التي قسمت على تمهيد ومبحثين وخاتمة، إذ سيتضمن التمهيد لمحة بسيطة عن طبيعة السياسة الأميركية الخارجية ازاء هاييتي قبل تسنم كينيدي رئاسة الولايات المتحدة الأميركية، وسيتم تسليط الضوء في المبحث الأول على أسس السياسة الخارجية الأميركية ومرتكزاتها حيال هاييتي ١٩٦١-١٩٦٢، وسيكشف المبحث الثاني النقاب عن الاسباب والدوافع التي اسهمت في تقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية من لدن الإدارة الأميركية لحكومة

هاييتي، على الرغم من ممارسة النظام فيها الحكم المركزي الشمولي ضد شعبها، فضلاً عن أهم الاجراءات التي اتخذتها الإدارة الأميركية حيال تطور الاوضاع في هاييتي بين عامي ١٩٦٢-١٩٦٣.

وعلى هذا الاساس اتجهت نية البحث إلى محاولة سبر اغوار السياسة الأميركية الخارجية ازاء هاييتي خلال مدة الدراسة وذلك في ضوء الاجابة على السؤالات الآتية:

- ما الأسس والركائز التي استندت عليها السياسة الخارجية الأميركية حيال هاييتي .
- ما الاسباب التي جعلت الإدارة الأميركية ان تقدم الدعم والمساعدة لحكومة هاييتي، وما نوع تلك المساعدات وحجم الدعم.
- إلى اي مدى نجحت الولايات المتحدة الأميركية في تحقيق اهدافها التي طمحت إليها في هاييتي.

اعتمد الباحث على عدد من المصادر في استقاء مادة بحثه كان في مقدمتها وثائق وزارة الخارجية الأميركية المنشورة خلال مدة الدراسة، وختاماً أتمنى ان أكون قد وفقت في الإيفاء بالمعلومات المهمة المتعلقة بموضوع البحث، فهذا سَعينا وأن ليس للإنسان إلا ما سعى، ولم يبق سوى أن نضع هذا الجهد المتواضع بين ايادٍ أمينة لقراءته وتقويمه بما يعزز بناءهُ الفكري ويزيدهُ رصانةً ويجعلهُ مقبولاً، ويأخذ مكانتهُ العلمية وقيمتهُ بين البحوث الاكاديمية الأخرى.

- **تمهيد: السياسة الخارجية الأميركية اتجاه هاييتي حتى العام ١٩٦١**

استغل الرئيس الهاييتي فرانسوا دوفالييه [١] المخاوف الأميركية بشأن الوضع في منطقة البحر الكاريبي، فقام في النصف الأول من العام ١٩٦٠ بكتابة سلسلة من الرسائل الشخصية إلى الرئيس الأميركي ايزنهاور " Dwight Eisenhower "[٢] يشكو فيها من مشكلات مالية تعاني منها هاييتي، إذ صاغ الرئيس دوفالييه لغته بعبارات ودية ظاهرياً مع تهديد مستتر – إلى حد ما – ملمحاً به بأن تصبح هاييتي شيوعية ما لم ترسل الولايات المتحدة الأميركية المزيد من المساعدات إلى هاييتي(F.R.U.S, 31 May 1960) ، فخاطب في رسائله الرئيس الأميركي ايزنهاور واصفاً اياه بالصديق العظيم ومناشداً له بالعلاقة التاريخية بين اقدم جمهوريتين في العالم الجديد، وهي عبارة غالباً ما يستخدمها الرئيس دوفالييه عندما يحاول ان يكون ودوداً اتجاه الولايات المتحدة الأميركية ورسم صورة قاتمة للأوضاع في هاييتي للرئيس الأميركي(,.F.R.U.S. 1960. Jul. 12)، وقد أرفق الرئيس دوفالييه تلك الرسائل بعرض للولايات المتحدة الأميركية ببناء قواعد غواصات في هاييتي واستخدامها للعمليات العسكرية، لكن قوبل ذلك العرض بالرفض من لدن الإدارة الأميركية بحجة دبلوماسية على أنه لا يوجد شرط حالي أو متوقع لوجود عسكري دائم في هاييتي(Department of State cable, 22 Sep. 1959) .

وعلى الرغم من تلك الخطابات والمطالبات، فشلت محاولات الرئيس دوفالييه ومناشداته للحصول على المزيد من المساعدات من الولايات المتحدة الأميركية في تحقيق نتائج فورية، واستشاط غضباً معبراً عنه بتوجيهه خطاباً في ٢٣ حزيران من العام ١٩٦٠ أدان فيه الإدارة الأميركية ووصف برنامج مساعدتها بأنه " **هزيل وغير كافٍ** " وأردف قائلاً : " **إن هاييتي تتعفن في البؤس والجوع والعري والمرض والأمية مع حكومة تكافح صعوبات اقتصادية ومالية غير مسبوقة... نحتاج إلى ضخ أموال كبيرة لإحياء هاييتي، ولا يمكن أن يأتي الحقن الا من جارتنا وصديقتنا العظيمة القديرة الولايات المتحدة الاميركية** " وفي الوقت نفسه حذر الرئيس دوفالييه في خطابه الولايات المتحدة الأميركية بالقول: " **في حالة عدم تقديم هذه المساعدة، فقد تضطر هاييتي إلى الاختيار بين قطبين كبيرين للجذب في العالم اليوم لتلبية احتياجاتها** " .(The New York Times, 24 June, 1960.)

يبدو من خلال ما تقدم في خطاب الرئيس دوفالييه الموجه إلى الإدارة الأميركية تهديد واضح في حال عدم تلبية الولايات المتحدة الأميركية مطالب القيادة الهاييتية لمزيد من المساعدات، وفي حال عدم استجابة الإدارة الأميركية لمطالبها

فإنها ستلجأ إلى خيار آخر يمكنها من ذلك، وذلك الخيار هو فتح قناة حوار وتفاهم مع الاتحاد السوفيتي الذي هو بالضد من سياسة الولايات المتحدة الأميركية ويعدُ عاملاً خطراً ضد توجهاتها في منطقة البحر الكاريبي ولا سيما انه يقدم الدعم لكوبا جارة هاييتي.

ربما كان تهديد الرئيس دوفالييه مجرد تهديد خامل، لكن مع ذلك اكتسب تهديده بعض المصداقية، اذ بدأت حكومتا هاييتي وكوبا في السعي الى التقارب ، ففي شهر آب من العام ١٩٦٠ ذكر تقرير لوكالة المخابرات الأميركية عن عقد اجتماع في جنيف في الثاني عشر من شهر آب من العام نفسه بين ممثلي الدولتين، إذ وعد المندوب الهاييتي – ضمنياً – بأن بلاده مستعدة لوقف سياساتها في التصويت ضد كوبا في الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأميركية مقابل تحسين العلاقات بين البلدين(www.foia.cia.gov) [٣] ، وعلى أثر ذلك التقارب قرر رئيس الوزراء الكوبي كاسترو[٤] عدم دعم أية تدخلات ومغامرات – مستقبلاً – ضد هاييتي، وفي السياق نفسه فقد أثرت تهديدات الرئيس دوفالييه بالانضمام لكوبا الشيوعية في منظمة الدول الأميركية الأمر الذي انعكس على قرار واشنطن بزيادة برنامج مساعداتها لهاييتي، ولم يكن ذلك هو الدافع الوحيد فقط ، إذ قررت إدارة الرئيس ايزنهاور بأن أفضل طريقة لمنع كوبا في المستقبل من التأثير في هاييتي تكمن في تعزيز التنمية الاقتصادية وليس دعم ديكتاتوريات مستقرة (The New York Times, 4 Sep. 1960)، وفي غضون ذلك ظلت هاييتي في عهد الرئيس دوفالييه مثالاً لدولة معرضة للغزو، ولكن سرعان ما قرأت الإدارة الأميركية المشهد السياسي في هاييتي من خلال تقييمها للجيش الهاييتي، إذ أقرت بأن الأخير يتسم بالكفاءة والحداثة والمهنية واصفة اياه بالحصن المنيع ضد العدوان الشيوعي في منطقة البحر الكاريبي ، وبناءاً على تلك المعطيات قررت البدء بإرسال المزيد من المستشارين العسكريين إلى هاييتي في أيلول من العام ١٩٦٠ لتدريب الجيش الهاييتي، فضلاً عن ارسالها اسلحة ومعدات أكثر حداثة من تلك التي يستخدمها الجيش الهاييتي(The New York Times, 18 Jul. 1960).

ردت الولايات المتحدة الأميركية على ادعاء الرئيس دوفالييه بنفيها بأن الأموال المرسلة إلى هاييتي لم تكن كافية، وعلى الرغم من ذلك اصبح التعامل مع أموال المساعدات من لدن هاييتي مصدر قلق متزايد، إذ تعلق جزء كبير من المشكلة بسوء الإدارة والصراعات بين حكومة هاييتي والمتعاقدين الأميركيين معها، وقد أثر ذلك في اكمال مشروع الري في وادي أرتيبونيت "Artibonite" واصبح في طريق مسدود طوال العام ١٩٦٠ بسبب الخلافات بشأن سياسات الموظفين(F.R.U.S23 Aug. 1960; The New York Times, 19 Aug. 1960;)، فقد جعل الرئيس دوفالييه الجدل بشأن المساعدات اكثر حدة عندما أجبر السلطة التشريعية الهاييتية على منحه الصلاحيات الاقتصادية الكاملة لمدة ستة أشهر بدءاً من ١٨ آب ١٩٦٠ (Rabe, Stephen G, 1988, P.144) وبناءً على تلك المعطيات وتطور الاحداث، اتخذت وزارة الخارجية الأميركية وجهة نظر قاتمة لذلك التطور خوفاً من أن يكون مقدمة لاستيلاء الحكومة الهاييتية على الودائع المصرفية الخاصة لاستخدامها في تغطية الديون والنفقات الحكومية وتأميم صناعة السكر(23 Aug. 1960F.R.U.S,).

ووفقاً للدراسات التي اجرتها وزارة الخارجية الأميركية للأوضاع في هاييتي في الثالث من تشرين الثاني من العام ١٩٦٠، اوصت بحاجة هاييتي إلى المزيد من المساعدات وأخبرت الرئيس ايزنهاور بضرورة مواصلة الولايات المتحدة الأميركية برنامج المساعدات وتوسيعه عند الحاجة، وفي السياق نفسه أوصى وزير الخارجية كريستيان أ. هيرتر " Christian A. Herter" [٥] بأن تتجنب الولايات المتحدة الأميركية مخاطر الماضي وأن تفعل كل ما في وسعها لضمان استخدام المساعدات المستقبلية بشكل بناء وألقى باللوم في فشل برنامج المساعدات على الحكومة الهاييتية، وفي الوقت نفسه أمر السفير الأميركي الجديد في هاييتي روبرت نيوبيغن "Robert Neubigin" [٦] ليوضح للحكومة الهاييتية أن المساعدة للسنة المالية ١٩٦١ سيتم تقديمها بشرط أن يتحكم فيها هو ويتم استخدامها بشكل فاعل(F.R.U.S, 3 Nov. 1960).

وبحلول نهاية إدارة الرئيس ايزنهاور، بدأت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية بالتغيير بشكل ملحوظ في أميركا اللاتينية بعد أن صُدمت واشنطن بالثورة الكوبية، إذ سارعت لرسم سياسة خارجية جديدة في المنطقة تمكنها من منع المكاسب المستقبلية للأنظمة الشيوعية.

المبحث الأول: أسس السياسة الخارجية الأميركية ومرتكزاتها حيال هاييتي ١٩٦١-١٩٦٢.

قبل مغادرة السفير نيوبيغن إلى هاييتي في منتصف تشرين الأول من العام ١٩٦٠ ، اعدت وزارة الخارجية الأميركية المذكرة ذي العدد ٣٦٥ التي أوضحت فيها عن تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية وهاييتي بسبب شخصية ومواقف حكومة الرئيس دوفالييه، كما اشارت المذكرة نفسها إلى ما نصهُ: " **بعد الفحص الدقيق للوضع، أصبح من الواضح أنه سيكون من مصلحتنا القصوى تجنب خلق فراغ سياسي في هذا الوقت، الأمر الذي سيجعل الرئيس الكوبي كاسترو أو الرئيس الدومانيكاني تروخيو "Trujillo" [٧] إلى التحرك وفقًا لذلك**"، وفي محاولة لكسر الجمود في العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية وهاييتي والمساعدة في استقرار حكومة دوفالييه، تم تفويض السفير نيوبيغن لتقديم حزمة مساعدات اقتصادية متكاملة لإثبات عزم الإدارة الأميركية على تنفيذ برنامج مساعدة فاعل من أجل تحسين العلاقة مع الحكومة الهاييتية(F.R.U.S, March 23, 1961).

وفي غضون الأشهر القليلة التي تلت وصول السفير نيوبيغن إلى هاييتي، تم إحراز تقدم في استعادة العلاقات بين الجانبين الأميركي والهاييتي، وعلى الرغم من ذلك التقدم وخلال المدة نفسها، مارس الرئيس دوفالييه القمع ضد إضراب طلابي، وطرد عدد من مسؤولي الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وتم اعتقال أي شخص يعتقد أنه يعارض نظامه، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدم شعبيته وعدم الرضا من لدن الشعب وانعكس ذلك على إلقاء اللوم على السفارة الأميركية وحكومة الولايات المتحدة الاميركية لدعم طاغية ضد شعبه، وفي السياق نفسه، أكد السفير نيوبيغن " **أننا نواجه بديلين ليس لهما القدرة على القيادة، ولا يوجد أحد على الساحة – الآن – يعطي وعداً بالقدرة أو الرغبة في إقامة حكومة بناءة لائقة** " (Latin America Task Force Files: Lot 61 D 298,).

ومع تطور الاحداث وتأزم العلاقات الأميركية – الهاييتية، أرسل أدولف أ. بيرل " Adolph A. Pearl " وهو احد المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية مذكرة بتاريخ ١٤ شباط ١٩٦١ إلى وزير الخارجية الأميركي دين راسك " Dean Rusk" [٨] ، أخبره فيها أن وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية (Central Intelligence Agency) قد استنتجتا " **إن الحكومة الهاييتية – الحالية – قد تستمر لفترة، لكنها قد تتفكك في حالة من الفوضى في أي وقت تقريباً** "، واقترح بيرل على دين راسك إجراء اتصالات مع أبرز أعضاء المعارضة الهاييتية مع الأخذ بالحذر الشديد، في حين لم يقدم أية التزامات(F.R.U.S., Memorandum No.365.).

خشيت الخارجية الأميركية في حال سقوط الرئيس دوفالييه من أن تشهد البلاد حالة من الفوضى والصراع على السلطة بين الأفراد الذين لا يتمتعون بثقة الإدارة الأميركية بهم، وقد تُستغل مثل تلك الأحداث من لدن الرئيسيين كاسترو أو تروخيو بالتدخل بطريقة تهدد المصالح القومية الأميركية، وربما يجبر ذلك الأمر الإدارة الأميركية الذهاب للخيار العسكري، والذي يتطلب اجراء تحضيرات عسكرية وجعل القوات المسلحة في حالة تأهب قصوى، وفي حال عدم التمكن من ذلك، ستلجأ الإدارة الأميركية إلى اتباع الخيار البديل وهو الحفاظ على علاقات ودية ومفيدة مع حكومة الرئيس دوفالييه (Central Files, 738.00/4-1161)

ومن جانبه اعترض السفير نيوبيغن على اجتماع بيرل مع المنفيين الهايتيين في أوائل آذار من العام ١٩٦١ ، إذ اوضح في اعتراضه بأن المنفيين سيشعرون أن تلك الاجتماعات ستشكل لهم دعماً للإطاحة بنظام الرئيس دوفالييه، وقد بين السفير نيوبيغن أن المعارضة الهاييتية لدوفالييه غير منظمة ومفككة وغير فاعلة لدرجة أن أية محاولة للانقلاب ستفشل أو تؤدي إلى الفوضى، في حين أكد بيرل لنيوبيغن أن مناقشاته كانت تهدف إلى إقامة علاقات جيدة فقط وتوجيه قادة

المنفيين الذين قد يؤدون دوراً في النهاية في هاييتي التي نتوقع ان تصبح دولة ديمقراطية(Central Files, 738.00/4-1161).

وفي خضم تلك الاحداث، ارسل القائم بالأعمال مساعد وزير الخارجية لشؤون البلدان الأمريكية ويمبرلي كوير(Coerr Wimberley) المذكرة ذي العدد ٣٦٦ الصادرة في الثالث والعشرين من شهر آيار من العام ١٩٦١ إلى وزير الخارجية راسك ابلغه فيها " **بعد أن رسخنا موقفنا من الديكتاتورية، يجب علينا الآن أن نحاول تقليص خسائرنا من خلال إعادة إقامة علاقات عمل مناسبة مع حكومة دوفالييه والسفير نيوبيغن موجود – حالياً – في واشنطن للتشاور، ولذلك يجب علينا تعديل علاقاتنا مع حكومة هاييتي بطريقة معتدلة مماثلة كما يجب أن نحاول إعادة إقامة علاقات عمل فاعلة مع نظام دوفالييه الذي يرأسه رجل غير عقلاني له سلطة شبه شمولية على الجزيرة** (F.R.U.S.,1961–" May 23, 1961 1963, Vol. XII) ، وقد أدرج كوير ما اخبره به السيد بيرل بشأن الخطوات التي يجب العمل بموجبها بشأن السياسة الأميركية اتجاه هاييتي من أهمها:

١– اقترح عليك أن نرسل ضابطًا في الوزارة، وهو السيد جون هوفر " John Hoover " إلى هاييتي في مهمة لتقصي الحقائق.

٢– اخبرني السيد بيرل بوصوله إلى نيويورك، ومن المحتمل أن يتواصل مع المنفيين الهاييتيين المتواجدين فيها، إذ حرص السيد بيرل على التواصل معهم بشكل غير رسمي لبعض الوقت، وقد تمكن من عقد اجتماع مع مجموعة من معارضي الرئيس الهاييتي دوفالييه في نيويورك في آذار من العام ١٩٦١.

وعلى الرغم من عدم وجود دليل قاطع يثبت ذلك اللقاء، فقد وصلت أخبار لقاء السيد بيرل في آذار مع أعداء الرئيس دوفالييه في نيويورك إلى الرئيس الهاييتي دوفالييه، وعلى اساس ذلك، فإن ذلك التطور يمكن أن يفسر سلسلة من الإجراءات اللاحقة لحكومة هاييتي منها غياب مندوب هاييتي عن النقاش الكوبي في الأمم المتحدة وقرار رئيس هاييتي بتعزيز قبضته على الحكومة من خلال تحويل نفسه من رئيس إلى دكتاتور ، وستكون ردة فعله أشد غضباً إذا سمع بذلك الاجتماع .

وعلى وفق تلك المعطيات ، أوضح السيد كوير للسيد بيرل وجهة نظره مخاطبه بالقول: " **أنني قد تحملت مسؤولية كبيرة في التوصية بمسار العمل المعتدل الذي أدى إلى تمثيلنا فقط من قبل القائم بالأعمال لدينا، وأننا بذلك نفترض المخاطر الواضحة المتمثلة في استعداء نظام دوفالييه ، مع ما يترتب على ذلك من مخاطر تحريضه على استبعاد الوجود الأمريكي وتيسير اختراق كاسترو الشيوعي لهاييتي ... أعتقد أن السيد بيرل أو أي مسؤول أميركي آخر يمكن التعرف اليه من خلال لقاءه مع المنفيين الهاييتيين في نيويورك، ومن ثم فسيكون الأمر في غاية الخطورة وينعكس على مستقبل العلاقات الأميركية – الهاييتية، وفي حال استمرار تلك اللقاءات، فلن أتحمل أية مسؤولية عن السياسة الأميركية اللاحقة تجاه هاييتي** "، وقد اوصى السيد كوير بضرورة عدم اتصال السيد بيرل بالمنفيين الهاييتين مجدداً(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII738.00/5-2361) ، وفي ظل تطور تلك الاحداث دعت الحاجة إلى عقد اجتماع في البيت الأبيض للوقوف على آخر المستجدات فيما يخص الشأن الهاييتي.

- **انعقاد مؤتمر البيت الأبيض بشأن هاييتي.**

عُقد اجتماع برئاسة السيد ريتشارد جودوين " Richard Goodwin " نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون البلدان الأميركية في غرفة الاجتماعات في البيت الأبيض في الساعة التاسعة صباحاً في السادس والعشرين من آيار من العام ١٩٦١ [٩]، أوجز – من خلاله – السيد نيوبيغن سفير الولايات المتحدة الأميركية في هاييتي الوضع فيها قائلاً : " **تكمن مصلحة الولايات المتحدة الأميركية في هاييتي – في الأساس – بسبب موقعها الجغرافي والاستراتيجي وأن المصالح**

التجارية في المنطقة لم تكن مهمة للغاية ... وترغب الولايات المتحدة الأميركية أن تظل الشؤون في هاييتي هادئة في هذا الوقت حتى لا نجعل وضعنا العام في الكاريبي أكثر صعوبة مما هو عليه الآن... وإن حكومة دوفالييه مستقرة وفقاً للمعايير الهاييتية ويبدو أنها تحت السيطرة الكاملة "، وأردف السفير نيوبيغن قائلاً: " **إن حكومة دوفالييه في الوقت الحاضر لا تلحق بالولايات المتحدة الأميركية أي ضرر، ولا يوجد بديل ديمقراطي لهذا النظام في الأفق، وان نسبة الأميين من سكان هاييتي تبلغ ٩٠٪ ، والديمقراطية فيها ممكن ان تتحلى بها مجموعة صغيرة متعلمة من الشعب الهاييتي** "، كما أوضح نيوبيغن من خلال استعراضه للوضع في هاييتي في اجتماع البيض الابيض بوجود تسلل شيوعي بسيط إلى هاييتي، إذ ذكر إن وزراء الاعلام والمالية والتجارة يميلون إلى الفكر الشيوعي، وقلل السفير من اعداد الشيوعيين في هاييتي، على الرغم من أن أحدى التقديرات – المشكوك في صحتها – تشير إلى وجود ٤٠٠٠ شيوعي في هاييتي (F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII May 26, 1961)

وفي خضم النقاشات التي جرت في الاجتماع ،تساءل السيد غودوين ما إذا كان الرئيس الكوبي كاسترو يمكن أن يسبب مشكلات لأن كوبا تبعد ٣٠ ميلاً فقط عن هاييتي، ورداً على ذلك التساؤل اتفق الاعضاء على أن كاسترو يمكن أن يسبب مشكلات ليس من خلال غزو عسكري ولكن من خلال تسلل مجموعات صغيرة مصممة لإنشاء قاعدة للتخريب. وفي سياق الحديث ، سأل السيد غودوين عن إمكانية تسيير دوريات على الساحل الهاييتي وما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة الأميركية محاولة مراقبة تحركات التسلل من كوبا إلى هاييتي، طالباً من وزارة الدفاع النظر في ذلك الأمر((F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII May 26, 1961) .

وعقب السفير نيوبيغن في الاجتماع نفسه على بعض التساؤلات من لدن الاعضاء قائلاً: " **إن أي إجراء يُتخذ فيما يتعلق بهاييتي ينبغي النظر فيه بعناية شديدة لأنه من الواضح أنه سيكون هناك رد فعل قادم من الرئيس دوفالييه** "، وأشار السفير نيوبيغن إلى حقيقة أن الرئيس دوفالييه قد شعر بإهانة شديدة لغياب السفير الأميركي في حفل تنصيبه الأخير، وعدم الحضور هذا يعطي له إثبات عدم موافقة الولايات المتحدة الأميركية على انتخابه لولاية ثانية مدتها ست سنوات. ومع ذلك، لم يتغيب أياً من سفراء دول أميركا اللاتينية عن حفل التنصيب باستثناء سفير الولايات المتحدة الأميركية. وتأسيساً على ذلك، ذكر السيد نيوبيغن مخاطباً اعضاء الاجتماع: " **إن زيادة الإهانات للرئيس دوفالييه قد تسبب ردود افعال قد لا نرغب فيها إذا أصبحنا أكثر تشدداً معه، فقد نقوده نحو معسكر كاسترو الشيوعي، مع عدم وجود مجموعة مناسبة تقوم بتشكيل حكومة بديلة وإلى أن نجد ذلك الخيار ، فإني اقترح أن نتوافق مع الرئيس دوفالييه بأفضل ما نستطيع** "(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, May 29).

قال السيد غودوين : " **لدي معلومات ان رئيس البعثة البحرية إلى هاييتي من الضباط المتميزين وأود إحضاره إلى واشنطن لبضع ساعات للتشاور بشأن العلاقات الأميركية مع الجيش الهاييتي، لذلك اقترح حضوره يوم الخميس الموافق ١ حزيران أو يوم الجمعة الموافق ٢ حزيران** ". وقد عقب السفير نيوبيغن بضرورة تعليق ذلك الأمر لأنه قد يؤدي – أيضاً – إلى تشنج العلاقة مع الرئيس دوفالييه، في حال علمه أنه تم استدعاء ذلك الضابط مرة أخرى. وانتهى الاجتماع بضرورة ابقاء خطط الطوارئ جاهزة، وسيتم تحديد موعد لعقد اجتماع آخر في الأسبوع المقبل(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, 31-June 3).

يبدو من خلال نتائج الاجتماع، إن سفير الولايات المتحدة الأميركية نيوبيغن اصبح متخوفاً من المساس بالشأن الداخلي لهاييتي والتعامل بحذر شديد مع الرئيس دوفالييه وعدم اعطائه ايحاء بتغيير السياسة الأميركية اتجاهه وذلك لعدم تهيأة بديلاً عنه، وبحسب قراءته للمشهد السياسي في هاييتي بات السفير نيوبيغن متوجساً من بعض تصرفات المسؤولين في الخارجية الأميركية، وفي الوقت نفسه قدم لهم النصح والمشورة بذلك الشأن .

ومن جانبه فقد اكد وزير الخارجية الأميركي راسك في البرقية ذي العدد ٣٦٨ التي ارسلها من فرنسا – خلال مرافقته للرئيس كينيدي – إلى وزارة الخارجية في الثاني من حزيران من العام ١٩٦١ على: " **بما أننا ندعم – بالفعل – الاقتصاد الهاييتي فلماذا لا نقوم بعمل جيد؟ لماذا لا نتحدث مع الرئيس دوفالييه عن استعدادنا لمساعدة هاييتي في تحقيق تقدم كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على افتراض أنه سيبقى في السلطة وقد يكون مستعداً للتعاون معنا ؟ ولابد ان يعدل سياسته وقد يتقدم في ذلك، وفي الوقت نفسه سيتم ارسال مجموعة تطوير عسكرية أميركية مكونة من مهندسين وأطباء يقدمون المساعدة لقواته المسلحة في مشاريع التنمية، حتى إذا كان دوفالييه غير مهتم بالمدارس، فقد يكون مستعداً لإنشاء بعض المراكز الصحية، لذا أقترح أن نجمع الأفكار التي نرغب في أن تنفذها حكومة هاييتية، ثم نتابع فيما إذا كان الرئيس دوفالييه سينفذها، وقد نحتاج بعض الوقت لمراقبة اداء حكومة هاييتي أو تغيير السفراء فيها، لكن تحين الفرصة لاستخدام القوة ليس حلاً، لأن المشكلة ليست عسكرية"**(R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, No. 368).

وبناءً على التوجيهات التي قدمها الوزير راسك، فقد اعد مكتب شؤون البلدان الأمريكية التابع لوزارة الخارجية الأميركية تقريراً بشأن السياسة الأميركية اتجاه هاييتي تضمن المبادئ التوجيهية لتلك السياسة وذلك من خلال المذكرة ذي العدد ٣٧٠ التي اصدرها المكتب في واشنطن في الثامن عشر من ايلول من العام ١٩٦١، واحتوت المذكرة رسم أهداف سياسة الولايات المتحدة الأميركية قصيرة المدى في هاييتي، مع الاستمرار بتحسين العلاقة معها ومنع المزيد من التدهور الاقتصادي والاجتماعي والفوضى السياسية، وفي السياق نفسه اكدت اهداف تلك السياسة على ترتيب أولويات سياسة الولايات المتحدة الأميركية ازاء هاييتي بحسب الأهداف المتوسطة أو بعيدة المدى وتمثلت تلك الاهداف بـ:

١- تأمين حكومة مستقرة متحالفة مع الولايات المتحدة الأميركية.

٢- تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الهاييتي من خلال برنامج تقديم المساعدة التقنية والاقتصادية الى هاييتي الذي سيضمن معدل نمو اقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني.

٣- تطوير المؤسسة العسكرية الهاييتية لتكون أكثر موثوقية وبناءة واحترام أداء دورها الدستوري.

٤- تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي الخاص في هاييتي.

٥- تسوية المطالبات المعلقة لمواطنين أمريكيين عاديين ضد حكومة هاييتي(R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, No. 36).

وبعد رسم اهداف السياسة الأميركية بمختلف مدياتها اتجاه هاييتي، رسمت الخارجية الأميركية خطوط العمل لتطبيق تلك الاهداف على ارض الواقع في المجالات المتنوعة، فقد تضمنت تلك الخطوات في المجال السياسي ما يأتي:

١- الاستمرار في التعايش مع نظام الرئيس دوفالييه طالما لا يوجد بديل مقبول.

٢- توجيه سياسة الولايات المتحدة الأميركية بوعي نحو تطوير بديل أفضل، وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب زيادة تدفق المعلومات الاستخباراتية وتحديد العناصر والأفراد المقبولين لدى الولايات المتحدة الأميركية كنواة للحكومة التالية.

٣- تقييم وتقدير الدعم المحتمل لحكومة بديلة قد يتم تلقيه من عناصر داخل هاييتي، بما في ذلك القوات المسلحة على وجه الخصوص.

٤- تجنب الأعمال التي قد تعجل بسقوط نظام الرئيس دوفالييه طالما أن ذلك من شأنه أن يخلق فراغاً سياسياً في السلطة والذي من المتوقع أن يستغل من لدن حكومة كاسترو الشيوعية.

٥- إظهار العزم والحزم في التعامل مع المسؤولين الهايتيين، وحيثما أمكن أخذ زمام المبادرة في الأمور التي تؤثر في العلاقات الأمريكية – الهاييتية.

٦- حث المسؤولين الهاييتيين على تجنب التجاوزات والتصرفات الوحشية ضد المواطنين واحترام حقوق الإنسان في هاييتي (R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, No. 368)

اما ابرز الخطوات التي اتبعتها السياسة الأميركية اتجاه هاييتي في المجال الاقتصادي فهي:

١- المضي قُدماً بأكبر قدر ممكن من التنمية الاقتصادية والاجتماعية البناءة.

٢- الإصرار على أن يساعد مكتب الحكومة نفسه ويظهر استعداده وقدرته على استخدام المساعدات الأميركية بشكل فاعل، من خلال إجراء الإصلاحات المطلوبة بشدة والمصممة لتحسين الإدارة العامة، ولا سيما إجراءات الميزانية والمالية.

٣- القيام بالتعاون مع منظمات أخرى مثل منظمة الدول الأميركية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بتحليل شامل للاقتصاد الهاييتي والنظم الاجتماعية والثقافية، وصياغة خطة تنمية وطنية لتكون بمثابة أساس للتنمية الاقتصادية طويلة المدى لهاييتي.

٤- تنفيذ بعض المشاريع مثل الإسكان منخفض التكلفة ومحطات المياه والطرق السريعة والمطارات لتوفير فرص عمل على نطاق واسع، ومن ثم إظهار النتائج الملموسة للمساعدات الأمريكية.

٥- تقديم المساعدة على شكل منح أو قروض طويلة الأجل منخفضة الفائدة لبعض المشاريع.

٦- استخدام إجراء " **عقد تسليم المفتاح** " للمشاريع الكبرى كوسيلة للتصدي لانخفاض مستوى النزاهة والجودة للآلية الإدارية في هاييتي والجهود التي يبذلها العديد من المسؤولين الهايتيين لاستخدام المساعدات الأميركية لأغراض لا تتماشى مع أهداف السياسة الأميركية حيال هاييتي(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII,, May 29)

وبشأن خطوات العمل التي سعت السياسة الخارجية الأميركية إلى تنفيذها في مجال المؤسسة العسكرية الهاييتية، فقد **اقتصرت على الآتي:**

١- استمرار برامج المساعدة العسكرية للجيش الهاييتي لتطويره والحفاظ على سمعة الولايات المتحدة الأميركية داخل الجيش الهايتي.

٢- تطوير الأدوار التي يؤديها الجيش الهاييتي في التنمية الاقتصادية للبلاد ، فضلاً عن النشاطات الأخرى التي يقوم بها مع الحكومة.

٣- القيام بتحسين القدرات المهنية والانضباط والاستقرار للقوات المسلحة الهاييتية من خلال التدريب الأميركي لها.

٤- مواصلة تزويد هاييتي بكميات المساعدة العسكرية ونوعها التي يُعتقد أنها لازمة من أجل الحفاظ على القانون الدستوري والنظام، مع مراعاة التوصيات التي وضعها الفريق الاستشاري الذي تم ارساله (F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII June 1, 1962,)

وقد درست الخارجية الأميركية مختلف الاحتمالات التي قد تنشأ في هاييتي، ووضعت مسارات العمل الموصى بها لمواجهتها ، وتلك الدراسة أُخرجت على شكل موضوع ورقة منفصلة بعنوان هاييتي " **حالات الطوارئ والتوصيات** " أعدت بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٦١، والتي أفادت بأن هاييتي تضم اعداد كبيرة جداً من السكان، وأراضي قليلة جداً صالحة للزراعة، وفرصاً ضئيلة للتنمية الاقتصادية نظراً لافتقارها إلى البنى التحتية الأساسية، وقد فشلت جهود الولايات المتحدة الأميركية لمساعدة هاييتي بسبب فساد حكوماتها التي تعاقبت عليها. كما ذكرت الدراسة أنه لا توجد احتمالات جيدة لمعارضة الرئيس دوفالييه داخل هاييتي أو خارجها، وأن حكومة الرئيس دوفالييه لديها القليل من القدرة على إدارة برامج المساعدة المشتركة، والقدرة المحدودة على خدمة الديون الخارجية الإضافية. أخيراً أوردت الدراسة خمس مشكلات خاصة بشأن التعامل مع هاييتي هي: **أولاً:** ضعف القدرة على الحكم الذاتي ، **ثانياً:** إرث تدخل مشاة البحرية الأمريكية ، **ثالثاً:** الميل لتجاوز السفارة ومحاولة التعامل مباشرة مع واشنطن، **رابعاً:** التوترات الاجتماعية والعرقية، **خامساً:** الحساسية المفرطة لدى الرئيس دوفالييه من مسألة توجيه النقد لنظامه(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, Memorandum No.371)

المبحث الثاني: اهداف السياسة الخارجية الأميركية اتجاه هاييتي واجراءاتها (١٩٦٢-١٩٦٣).

دأباً على استمرار السياسة الخارجية التي سارت عليها الإدارة الأميركية اتجاه هاييتي، تسلم السيد ماكجورج بوندي "McGeorge Bundy " المساعد الخاص للرئيس لشؤون الأمن القومي المذكرة ذي العدد ٣٧١ بتاريخ الأول من حزيران من العام ١٩٦٢ من السيد وليام بروبيك" William Brubeck " الامين التنفيذي لوزارة الخارجية والتي تمت الموافقة عليها من لدن الرئيس كينيدي والمتضمنة اهداف سياسة الولايات المتحدة الأميركية ازاء هاييتي التي دعت إلى تحديد ودعم بديل للرئيس دوفالييه والتخلص- نهائياً - من نظام حكمه لصالح البديل الجديد والتاريخ المقترح لتلك العملية هو في شهر أيار المقبل من العام ١٩٦٣، وفي ذلك الوقت تنتهي مدة ولاية دوفالييه الأولى " **المنتخبة** "، ولن يتم الاعتراف مطلقاً بـ" الانتخابات" الثانية التي مدد فيها مدة ولايته، وقد ورد في المذكرة نفسها أن من بين الأسباب التي جعلت الإدارة الأميركية تشعر بضرورة طرد الرئيس دوفالييه هي:

١- بعض الشخصيات الأساسية المحيطة بالرئيس دوفالييه هم قوميون متطرفون ومعادون للولايات المتحدة الأميركية، ولديهم خلفيات شيوعية، وهناك دلائل تشير على أن تأثيرهم آخذ في الازدياد، ونعتقد أيضاً أنهم في هدوء، وفي ظل القيود الشديدة للغاية لشكوك دوفالييه المتأصلة في الجميع، يحاولون زيادة سلطتهم داخل الحكومة على أمل تولي زمام الأمور عندما يسقط نظام الرئيس دوفالييه، وكلما طال أمده كلما زاد احتمال نجاحهم.

٢- لدينا بعض المؤشرات على زيادة النشاط الشيوعي في هاييتي، ليس هناك شك في أنه كلما استمر ذلك النظام القمعي، كلما زادت القوة الشيوعية المحتملة.

٣- إن دعمنا لنظام الرئيس دوفالييه يقوي - حتماً- تلك العناصر المعارضة والمناهضة للولايات المتحدة الأميركية من حيث التوجه.

٤- نحن مقتنعون بأن محاولات العمل مع دوفالييه ميؤوس منها كونه غير مبال بالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لشعبه، ومنغمساً بالوحشية والقمع، وغير مدرك أو غير مبالٍ بإمكانية الحكم الشيوعي النهائي، ومعادٍ لتوجيهاتنا أو نصيحتنا. ووقف ضد كل الجهود المبذولة للعمل معه ولقيت معارضة منه، ولا يبدو أن هناك أملاً واقعياً في أن تتحسن الأمور في المستقبل(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, Memorandum No.371).

٥- إن الدور الذي تؤديه الادارة الأميركية في إزاحة حكم دوفالييه سيساعدنا - بالطبع - من التقرب الى القوى الديمقراطية الأخرى في منطقة البحر الكاريبي ويكون خطوة مهمة أخرى في تقويض الصورة القديمة " **الصديقة للديكتاتوريين**".

وخلصت تلك الاهداف التي رسمتها الخارجية الأميركية ازاء هاييتي إلى ما نصهُ: " **لن نحاول تحت أي ظرف من الظروف طرد دوفالييه دون فكرة واضحة - إلى حد ما - بشأن من سيحل محله، ومن ثم يجب أن نستغل العام المقبل لتحديد البديل** " (F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, August 8, 1962).

وذكرت المذكرة في مضمونها الخطوات الواجب اتباعها بشأن أولويات السياسة الخارجية الأميركية اتجاه هاييتي ولا سيما المتعلقة بإيجاد الرئيس البديل لدوفالييه والذي سيكون متوافقاً مع سياسة الولايات المتحدة الاميركية في ذلك البلد، ومن أهمها:

١- أكملت وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الاتحادي (الفدرالي) ملفاً عن المنفيين الهايتيين الواعدين وشخصيات المعارضة التي نحاول من خلالها اختيار أولئك الذين من المرجح أن يكونوا قادرين على رئاسة الحكومة في هاييتي خلفاً لحكومة الرئيس دوفالييه.

٢- نسعى الى زيادة استخباراتنا بشكل كبير بشأن هاييتي، **[لم يتم رفع السرية عن أربعة أسطر من النص]**، فنحن نعرف أقل بكثير عن هاييتي تحت حكم دوفالييه مما نعرفه عن جمهورية الدومينيكان تحت حكم تروخيو.

٣- تحديد البديل هو المهمة الأساس لسفارتنا في هاييتي.

وبينت المذكرة موقف الخارجية الأميركية من تلك الخطوات، إذ اجمع المسؤولين فيها بأن موقفهم سيكون هادئاً اتجاه الرئيس دوفالييه وسيتم التواصل معه بشكل شخصي، واكدوا على حرصهم للغاية على عدم القيام بأي شيء من شأنه أن يعجل برحيله قبل أن يكونوا مستعدين للتغيير، ومن ناحية أخرى، فإن الموقف العام سيكون مع تشجيع بعض نشاطات المعارضة، لأنه من الضروري تشجيع الظهور المؤقت للمعارضة وجعلهم على استعداد للتواصل مع المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, , Memorandum No.372).

وكشف المسؤولون في الخارجية الأميركية من خلال المذكرة نفسها ما نصه: " **إذا كنا مستعدين في آيار المقبل، فمن المحتمل أن نكون قادرين على التخلص من دوفالييه، ونحن الآن ندرس الخطط بهذا الشأن وإن أكثر الأساليب الواعدة هو سحب الاعتراف في الوقت الذي تنتهي فيه مدة ولايته، وبذلك سيكون لهذا قاعدة قانونية ويمكننا على الأرجح الحصول على تأييد بعض البلدان الأخرى (على سبيل المثال: فنزويلا وكولومبيا) لتتماشى معنا، وستكون لهذه المقاطعة الكاملة للعلاقات من جانب الولايات المتحدة الأميركية والآخرين سبباً لسقوطه** "(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, , Memorandum No.372).

يتبين مما سبق بان مسار سياسة الولايات المتحدة الأميركية الخارجية حيال هاييتي قد أخذ منحى آخر من خلال تغيير اهدافها والتي وضعت في حسبانها التخلص من حكم الرئيس دوفالييه بشكل تدريجي ودرست خطط لإسقاط نظام حكمه من خلال دعمها للمعارضة من داخل هاييتي وخارجها واعداد شخصية بديلة لدوفالييه تعمل على سياسة متوازنة بين الولايات المتحدة الأميركية من جهة ودول الجوار الجغرافي التي تسعى الى التأثير في الشأن الهاييتي الداخلي من خلال نشرها للأفكار الشيوعية فيها من جهة اخرى.

وفي خضم تطور الاحداث، ارسل الأمين التنفيذي لوزارة الخارجية بروبيك إلى المساعد الخاص للرئيس لشؤون الأمن القومي بوندي المذكرة ذي العدد ٣٧٢ في الثامن من آب من العام ١٩٦٢ ، والتي اعدت كمعلومات أساسية للاجتماع مع الرئيس كينيدي بشأن الاوضاع في هاييتي والذي من المقرر عقده يوم الخميس التاسع من شهر آب من العام نفسه، ووافقت عليها وكالة المخابرات المركزية ، إذ ناقشت المذكرة تطورات الوضع في هاييتي، فقد ورد فيها منذ أن تولى النظام السلطة قبل خمس سنوات، تدهور الوضع السياسي بشكل مطرد وتفاقم ركود الاقتصاد المزمن، ونشأت ميليشيا (قوات غير نظامية) مدنية حزبية من بين أفقر عناصر السكان، وفي بعض الحالات الأسوأ، وقد تصبح هذه الميليشيا اداة للتلاعب السياسي، وقد تؤثر في عناصر الجيش وتعمل على تحييد القوات المسلحة النظامية المدربة والموجهة من لدن الولايات المتحدة الأميركية، وهذا الوضع من شأنه أن يفتح الطريق أمام استيلاء الناشطين والمتطرفين على السلطة، ولا سيما الشيوعيين أو المؤيدين لهم. وفي الوقت نفسه قامت مجموعة صغيرة من المستشارين القوميين المتطرفين والعنصريين، وجميعهم انتهازيون وبعضهم يتقبلون التأثير الماركسي القوي إن لم يكن الشيوعي والبعض الآخر بخلفيات شيوعية، بتعزيز موقعها تدريجياً داخل النظام وأخذت تمارس نفوذاً متزايداً بشكل خطير. ويعتقد أن هذه المجموعة تحاول بسط سلطتها داخل الحكومة والميليشيات على أمل الاستيلاء عليها بعد رحيل الرئيس دوفالييه. في حين اشارت التقديرات إلى أن قوة الحزب الشيوعي لم تصل بعد إلى أبعاد خطيرة، فلا شك في أن استمرار حكم نظام دوفالييه الوحشي والفاسد، والذي على الرغم من دعايته لا يبالي بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي للحزب الشيوعي(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, Memorandum No.372)

وبناءً على ذلك، فإن سياستنا الحالية هي: (أ) التطلع إلى استبدال دوفالييه بحكومة أكثر كفاءة واستنارة وودية (ب) تجنب المواجهة المبكرة التي قد تؤدي إلى فشل المعارضة السياسية أو القضاء عليها أو تحييدها أو تولي السلطة من قبل عناصر ليست أقل منه، أو ربما أكثر معادية لمصالح الولايات المتحدة الأميركية. على الرغم من أن الرئيس دوفالييه يحاول من خلال وسائل غير دستورية الاستمرار في شغل منصب الرئاسة على الأقل حتى ١٥ آيار ١٩٦٧ ، فإن المدة

التي انتخب من أجلها دستوريا تنتهي في ١٥ أيار ١٩٦٣ والتاريخ الأخير يوفر فرصاً خاصة للضغط والمناورة من جانبنا ويعتبر الموعد المستهدف لرحيل دوفالييه ، ونظراً لأن الاخير في رأينا، لا يمكنه البقاء في السلطة لمدة طويلة بدون مساعدة اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة الاميركية، سنستمر في ممارسة ضغط محسوب بعناية للتأثير في النظام والتأثير في التطورات السياسية الداخلية من أجل تعزيز الأهداف في الفقرة (أ) و (ب) في أعلاه(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, Memorandum No.372).

وتضمنت المذكرة على اتخاذ القرار بالتخلص التدريجي بهدوء من مشروعين هامين للتنمية الإقليمية تمولهما الولايات المتحدة الاميركية اللذين لم ينجحا بسبب الافتقار إلى التعاون الهاييتي، وتقليص تكلفة جميع نشاطات المعونة الأخرى خلال الأشهر العديدة القادمة إلى ما يقارب نصف مستواهم الحالي. وقد قرر المجتمعون أيضاً المضي قدماً في تمويل هاييتي قرض واحد بدلاً من قرضين معلقين من أجل تجنب تعزيز الرئيس دوفالييه، واكد المجتمعون على ضرورة تمويل قرض لبناء مطار في هاييتي يفي بالمتطلبات العسكرية للولايات المتحدة الأميركية(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII August 11, 1962,).

وافادت المذكرة نفسها في المجال العسكري، بأن بعثات الولايات المتحدة الأميركية مارست تأثيراً مفيداً في القوات المسلحة النظامية الموجهة من لدن الادارة الاميركية، ولكن ذلك التأثير يقابله جهود الرئيس دوفالييه المتعمدة والناجحة لتقويض القوات المسلحة لصالح الميليشيات المدنية التي يحتمل أن تكون خطرة في المرحلة الحالية، ومع ذلك يبدو أن الرئيس دوفالييه ما يزال به حاجة إلى بعثات وبرنامج المساعدة العسكرية بوصفه دليلاً على دعم الولايات المتحدة الأميركية لنظامه، لكن استمرار تعزيز الميليشيات (قوات غير نظامية) بصفتها اداة رئيسة لدعم نظامه يقلل – بشكل تدريجي – من إمكانية استخدام المساعدات العسكرية الأميركية له (F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, , Memorandum No. 373).

واشارت المذكرة نفسها الى وجود مؤشرات على أن وعي المسؤولين الهاييتيين والشعب بأن الرئيس دوفالييه –على ما يبدو– لم يعد يتمتع بدعم غير مشروط من الولايات المتحدة الأميركية، الامر الذي قد يضعف النظام ويساعد في تحفيز العناصر المدنية المنشقة والضباط العسكريين السابقين للتآمر ضد الرئيس دوفالييه. وذكر المسؤولون في الخارجية الأميركية بانهم قد تلقوا عدد متزايد من التقارير بشأن المؤامرات ضد حكومة الرئيس دوفالييه، فضلاً عن تلقيهم مخاطبات من لدن بعض العناصر المدنية المنشقة للحصول على المساعدة ومن لدن مجموعة عسكرية – ربما لديها ارتباط مع بعض المدنيين – للحصول على تأكيدات بأن الولايات المتحدة الأميركية لن تتدخل ضد انقلاب عسكري موجه ضد دوفالييه. وفي السياق نفسه قال متحدث باسم مجموعة موالية للولايات المتحدة الأميركية من المسؤولين العسكريين والمدنيين الهايتيين السابقين والحاليين لسفير الولايات المتحدة الأميركية في الأول من آب من العام ١٩٦٢ بأنهم كانوا يخططون للإطاحة بدوفالييه في موعد أقصاه تشرين الأول من العام نفسه(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, , Memorandum No. 373).

يبدو من خلال المعلومات الواردة في المذكرة في أعلاه ان المعارضة الهاييتية باتت فاعلة وتمارس نشاطاتها ضد حكومة الرئيس دوفالييه من خلال بعض الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأميركية، ولكن ذلك الدعم كان مصحوباً بالحذر ولم يكن دعماً مباشراً رغبةً من الإدارة الأميركية بحدوث تغيير في نظام الحكم في هاييتي من دون ان تكون هي في المواجهة وتعمل خلف الستار مع الحفاظ على سياسة متوازنة اتجاه جميع اطراف المعادلة السياسية.

استمرت الولايات المتحدة الأميركية بإيلاء الشأن الهاييتي اهمية كبيرة نظراً لتجدد الاحداث وتعقيدها، فقد اصدرت الخارجية الأميركية المذكرة ذي العدد ٣٧٣ في الحادي عشر من آب من العام ١٩٦٢ والتي تضمنت رسالة من مساعد وزير الخارجية لشؤون البلدان الأمريكية إدوين م.مارتن " Edwin M. Martin " إلى السيد ريمون آل ثروستون "

Raymond Al Thurston " [١٠] سفير الولايات المتحدة الأميركية في هاييتي، إذ اوضحت الرسالة ما يأتي: " **لقد بدا لنا الوضع في هاييتي مرتبكاً وأن الشعب الهاييتي غير ناضج بما فيه الكفاية سياسياً، والبلد ضعيف اقتصادياً بحيث يمكن أن تنجم هذه العواقب – بسهولة – عن نشاط سابق لأوانه وسوء التخطيط. وفي الإطار السياسي وكما تعلم، نقوم بأمرين منذ عدة أشهر، أولاً، حاولنا أن نوضح أننا لم نكن ودودين أو ندعم بأي شكل من الأشكال حكومة دوفالييه، وعلى وجه الخصوص، محاولاته لتكريس نفسه في السلطة من خلال الانتخابات الزائفة لعام ١٩٦١، ثانياً ، كنا نعمل على تكثيف نشاطاتنا الاستخباراتية واتصالاتنا من أجل تقييم احتمالات قيام الهايتيين بتنظيم انقلاب ناجح والحفاظ على حكومة مرضية، عسكرية أو مدنية أو مختلطة. كان لدي بعض الشعور بأن تصعيد الاضطرابات في هاييتي يرجع إلى حد كبير إلى زيادة وعي الجيش ، وكذلك بسبب أية إجراءات اتخذناها لإظهار عدم موافقتنا على دوفالييه** "(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII January 21, 1963,).

كما بين السيد مارتن للسفير ثروستون في الرسالة نفسها مخاطبه بالقول: " **يجب ان تكون على اتصال عن كثب مع مختلف المجموعات والأفراد في هاييتي ومعرفة المزيد عن خططهم، ليكون بمثابة أساس لسياسة الولايات المتحدة الأميركية وقرارات العمل هنا. لم تكن هناك قرارات تمنعنا من أداء دور خفي نشط، ولم تكن هناك قرارات تمنعنا من تقديم مساعدة علنية نشطة إذا طلبت منا حكومة مؤقتة وبحسب رغبتنا أو إذا تطور الوضع بطريقة تسمح برعاية منظمة الدول الأمريكية للعمل، إذا ما تطور ذلك النوع من المواقف، فإننا نفضل أن يرتبط النشاط العسكري للولايات المتحدة الأميركية بالنشاط العسكري لدول أمريكا اللاتينية الأخرى** "، وفي إطار تلك السياسة، اوضح السيد مارتن للسفير ثروستون بمواصلة التأكيد على أن إجراءات المساعدة قد تم اتخاذها على أسس فنية. وهذا يعكس قلقنا من تحرك سابق لأوانه سواء من قبل دوفالييه ضدنا أو ضد المعارضة أو من قبل المعارضة ضد دوفالييه. إن الخطوات التي يتخذها أي من الجانبين في هذا الوقت بناءً على معلوماتنا الحالية تتعارض بشكل خطير مع تحقيق أهدافنا الأساسية كما هو موضح أعلاه(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII SEPTEMBER 15, 1963).

وفي ظل تلك التطورات في هاييتي، كشفت المذكرة الصادرة من وزارة الخارجية الأميركية ذي العدد ٣٧٤ في الحادي عشر من كانون الثاني من العام ١٩٦٣ عن سياسة الولايات المتحدة الأميركية اتجاه دولة هاييتي وتطور الاوضاع فيها، وقد ورد فيها تقييم لتلك الاوضاع:

١– في خطابه بعيد الاستقلال في ١ كانون الثاني ١٩٦٣ ، أزال الرئيس دوفالييه أي شك باقٍ في أنه قد تجري انتخابات رئاسية قبل ١٠ شباط ويتنحى عن الرئاسة في ١٥ أيار ١٩٦٣ كما هو ملزم بموجب القانون الهاييتي... وقد صرح بوضوح أنه يخطط للاستمرار في السلطة حتى عام ١٩٦٣ وما بعده.

٢– لم يتلق نظام دوفالييه أية مساعدة كبيرة من الولايات المتحدة الأميركية أو مؤسسات الإقراض الدولية منذ ١ تموز ١٩٦٢، إذ تم تعليق شحنات العتاد العسكري للولايات المتحدة الأميركية منذ ذلك الوقت، لقد منعنا أيضاً الموافقة على القروض المعلقة التي يبلغ مجموعها ما يقارب ١٧ مليون دولار، لأن الموافقة عليها ستعزز موقف دوفالييه بشكل كبير وتقوض بشكل خطير جهود المعارضة والروح المعنوية. لقد وافقنا مؤخراً على قرض بقيمة ٢.٨ مليون دولار لمطار للطائرات من أجل تقليل الشك لدى دوفالييه اتجاه سياستنا والذي قد يدفعه إلى اتخاذ إجراءات غير مرضية لنا، فضلاً عن ذلك فأن المطار يتواجد فيه الجيش الأميركي(F. .R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, Memorandum No.375).

٣– أن نظام دوفالييه لا يتلقى الآن سوى مساعدة اقتصادية محدودة للغاية من حكومة الولايات المتحدة الأميركية ومؤسسات الإقراض الدولية، قد ساعدت في تحديد الولايات المتحدة الأميركية مع قوى سياسية أكثر استنارة والتي سيكون تعاونها مطلوباً إذا أردنا تحقيق أهدافنا طويلة الأمد في هاييتي، أي الحفاظ على هاييتي متوائمة مع الولايات المتحدة الأميركية والعالم الحر، وللمساعدة في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية الحرجة من أجل إنشاء قاعدة أوسع

لتطوير حكومة أكثر استنارة ومنظمة ومسؤولة، ونعلم أن الإجراءات المتخذة حتى الآن لا تلبي طموح المعارضة في هاييتي والتي تبحث عن بعض الوسائل المساعدة لها لمنع دوفالييه من إدامة نفسه بشكل غير دستوري.

٤- في الأسابيع الأخيرة ، تلقينا تقارير استخباراتية عن النزاعات الداخلية، ومواقف العناصر الشيوعية الرئيسة ونشاطاتها في هاييتي، ويبدو أنهم أكثر تنظيماً ومن ثم من المحتمل أن يشكلوا تهديداً أكثر مما كنا نتوقعه سابقاً، ولا نعتقد أن قوتهم وصلت إلى أبعاد خطيرة، لأننا نقيم على أساس مستمر القوة النسبية للشيوعيين وعناصر المعارضة الأخرى الذين يأملون في الإطاحة بدوفالييه (F.R.U.S.,1961–1963, Memorandum No.376 Vol. XII).

وبناءً على تلك المعطيات، نشرت الخارجية الأميركية ورقة معدة من لدنها في المذكرة ذي العدد ٣٧٥ الصادرة في ٢٠ شباط ١٩٦٣ تضمنت خطة عمل بشأن معالجة الأوضاع في هاييتي من ١٥ شباط لغاية ١٥ أيلول ١٩٦٣، وكان من ابرز فقرات تلك الخطة هي:

١- استخدام تنفيذ القرض الموقع مؤخراً لبناء مطار للطائرات النفاثة كأداة للحفاظ على العلاقات الصحيحة والمستمرة مع المسؤولين الهايتيين .

٢- التعامل بصرامة وحيوية مع أية تجاوزات حكومية تنطوي على انتهاك حقوق المواطنين الأميركيين.

٣- ممارسة أقصى قدر من الضغط على الحكومة لسداد ديونها لمؤسسات الإقراض الأمريكية الرسمية والدائنين الأمريكيين من القطاع الخاص. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتسوية المرضية للمطالبات الأمريكية الخاصة التي ظلت معلقة منذ ما يقرب من عام أمام لجنة المطالبات الهاييتية.

٤- يجب على المسؤولين الأمريكيين التحدث عن الإصلاح المالي والإداري على جميع مستويات الاتصال مع الهايتيين، سواء داخل الحكومة أو خارجها، بحيث يكون من المفهوم بوضوح أن مثل هذه الإصلاحات شرط لا غنى عنه لمساعدة الولايات المتحدة الأميركية لهاييتي.

٥- في الوقت الذي تقصر فيه نشاطاتها على دعم حملة القضاء على الملاريا وتنفيذ قرض بناء مطار نفاث ، ينبغي على بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أن تواصل تقييمها البحثي لمساعدة الولايات المتحدة الأميركية لهاييتي في ضوء التجربة، وبرنامج مساعدة طوارئ محفز وواقعي من أجل أن تكون الحكومة القادمة مقبولة.

٦- علينا ان نواصل نشاطاتنا في المجالات الاخرى، إذ يجب على المعهد الهاييتي – الأميركي زيادة كمية البرامج الثقافية الأميركية ونوعيتها في هاييتي من أجل رفع المكانة الثقافية الأميركية فيما يتعلق بالمسائل المختارة بعناية حيث لا تجرؤ وسائل الإعلام المحلية لأسباب سياسية على نشر أخبار بشأن مواقف الولايات المتحدة الاميركية فيما يتعلق بهاييتي، ويجب استخدام القنوات الأميركية لتوزيع هذه الأخبار، مع الأخذ بنظر الاعتبار الحاجة إلى حمايتها(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, Memorandum No.376).

٧- ينبغي للبعثات العسكرية للولايات المتحدة الأميركية في هاييتي: (أ) الاستمرار حيثما أمكن في الحفاظ على الاتصال الفاعل الخاص والرسمي أو زيادته مع القوات المسلحة الهاييتية وقيادتها، بهدف منع فقدان العلاقة الموجودة، وتطوير أساس متين للتعاون المستقبلي (ب) متابعة جهود جمع المعلومات الاستخبارية بحسب التوجيهات، (ج) الحفاظ على الخطط – الحالية – لاستئناف خطة عمل البحر المتوسط في غضون مهلة قصيرة والدعم التدريبي للقوات المسلحة التي يمكن تقديمها لنظام جديد يكون أكثر استجابة (د) وضع خطط طوارئ لبرنامج عمل مدني أوسع للقوات المسلحة في ظل النظام اللاحق حتى تتمكن من القيام بدور بناء أكثر في تنمية البلاد.

٨- زيادة عدد الزيارات التي تقوم بها وحدات البحرية الأمريكية إلى الموانئ النائية لهاييتي من أجل إظهار وجود أمريكي واهتمام متعاطف بتلك المناطق.

٩- ينبغي أن يُطلب من دائرة الهجرة والتجنس إصدار تصاريح إعادة الدخول للقادة المنفيين المقيمين في الولايات المتحدة الأميركية الذين يحاولون تنظيم حركة موحدة لجميع المنفيين الهاييتيين سواء هنا أو في بلدان أخرى وبهم حاجة للسفر خارج الولايات المتحدة الأميركية للقيام بذلك، بسبب وضع إقامتهم إلى أجل غير مسمى بصفتهم منفيين، فهم غير قادرين بدون هذا التصريح على إعادة دخول الولايات المتحدة الأميركية بمجرد مغادرتهم، إلا من خلال التقدم للحصول على تأشيرة إقامة من قنصل الولايات المتحدة الأميركية في الخارج والحصول عليها.

١٠- النظر في تقليص حجم المهام العسكرية للولايات المتحدة الأميركية في هاييتي بطريقة لا تنتهك الاتفاقات أو تعرقل مصالح الولايات المتحدة الأميركية أو تستفز الرئيس دوفالييه للمطالبة بانسحابها الكامل. وفي الوقت نفسه يجب تنفيذ الزيادات المخطط لها في تغطية الملحق العسكري.

١١- الاستمرار في منع قروض المعونة الأمريكية والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية للتنمية المعلقة إلى هاييتي والتي إذا تمت الموافقة عليها سيتم استغلالها سياسياً من قبل الرئيس دوفالييه وستدعم جهوده لتصوير نظامه على أنه تقدمي ومحترم ومقبول دولياً(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, Memorandum No.376).

١٢- المتابعة عن كثب الموقف المالي للحكومة الهاييتية من أجل الاستفادة من أي ظرف يمكن للولايات المتحدة الأميركية أن تمارس فيه أي نفوذ عليها بطرائق تعزز هدفنا الرئيس المتمثل برحيل الرئيس دوفالييه لصالح بديل مقبول.

١٣- تشجيع الصحافة الدولية على نشر الحقائق بشأن هاييتي للممارسات القمعية وغير القانونية لنظام الرئيس دوفالييه من خلال تسليط الضوء عليها واظهارها على الساحة الدولية، ومن ثم فإن المعارضة الهاييتية سوف تحظى بالتشجيع والاهتمام المتعاطف مع محنتهم.

١٤- الإعلان عن طريق الإجازات الصحفية والبيانات التي أدلى بها أعضاء في الكونغرس الأميركي والمسؤولون الحكوميون وما إلى ذلك ، بأن المساعدات الاقتصادية الأمريكية قد تم تخفيضها بشكل كبير وتعليق شحنات العتاد العسكري لبعض الوقت بسبب أوجه القصور في حكومة دوفالييه، وفشلها في الالتزام بالاتفاقات، ومحاولات تقويض المساعدات الأمريكية لغايات سياسية. وينبغي أن تكون تلك الإجازات والبيانات: (أ) تستنكر الطبيعة القمعية لنظام دوفالييه وفشل دوفالييه في التنحي عند انتهاء مدة ولايته المنتخبة (ب) إعادة تأكيد رغبة الولايات المتحدة الأميركية في مساعدة الهاييتيين وفقاً للمبادئ والروح الديمقراطية المتضمنة في التحالف من أجل التقدم (ج) الاشارة إلى أن مساعدة أميركية كبيرة ستُقدم إلى حكومة قادمة تكون متعاونة ومسؤولة في الوقت نفسه(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, Memorandum No.376).

١٥- مع اقتراب نهاية مدة ولاية الرئيس دوفالييه المنتخبة دستورياً، ينبغي النظر في التشاور مع الممثلين في واشنطن لحكومات أميركا اللاتينية وحلف الناتو التي تحتفظ ببعثات دبلوماسية في بورت أو برنس ، بهدف تشجيعهم على استدعاء ممثليهم من الولايات المتحدة الأميركية في هاييتي خلال الفترة من ١٥ إلى ٢٢ مايو ١٩٦٣ ، من أجل فصل بلدانهم علانية عن انتهاك دوفالييه لدستور هاييتي وقوانينها الانتخابية.

١٦- إذا كان دوفالييه لا يزال في منصبه في ١٥ آيار، فلا ينبغي اتخاذ أي إجراءات للتأكيد على مرور ذلك التاريخ أو المساس باستمرار حضور سفيرنا، باستثناء اتباع إجراءات العامين الماضيين، أي استدعاء السفير مرة أخرى عند التشاور قبل ١٥ آيار وإبقائه بعيداً عن هاييتي حتى ٢٢ آيار ، الذكرى الثانية لـ "إعادة تولي دوفالييه"(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, , Memorandum No.376).

وجاء في البرقية ذي العدد ٣٧٥ الصادرة في السابع من آذار من العام ١٩٦٣ التي ارسلتها وزارة الخارجية الأميركية إلى سفارتها في جمهورية الدومينيكان، في الوقت الذي ما يزال الرئيس دوفالييه يحتفظ بسيطرة صارمة وفاعلة على هاييتي،

فإن معارضة نظامه القمعي منتشرة على نطاق واسع، وزاد التآمر ضده بشكل كبير منذ أن أصبح أنه لا ينوي التنازل عن السلطة في نهاية مدة ولايته الدستورية في ١٥ آيار ١٩٦٣، وبناءً على تلك المعطيات فإنه من الممكن حدوث انقلاب مفاجئ أو أعمال عنف ضد دوفالييه في أي وقت، وقد تكون نتيجته نزاع مسلح داخلي أو انهيار كامل للسلطة العامة، ولذلك فإن سلامة الأجانب ستكون معرضة للخطر، وقد تكون هناك – أيضاً – محاولة من لدن الشيوعيين للتحرك تحت غطاء موقف مشوش أو فوضوية، ومن المحتمل ان تطلب مساعدة من لدن حكومة مؤقتة تقاتل قوات دوفالييه(١١).

وتأسيساً على تلك التوقعات والاحتمالات، تضمنت خطة الولايات المتحدة الأميركية التي عدتها لحالة الطوارئ الخاصة بهاييتي من خلال استخدام القوات الأميركية بأشكال مختلفة بحسب ما تتطلبه الظروف داخل هاييتي عقب اندلاع أعمال العنف، وأوضحت مسارات العمل الممكنة من خلال جلب وحدات الأسطول إلى المياه الهاييتية للقيام بإنزال القوات الأميركية، في حال تدهور الوضع في هاييتي وسيكون ذلك بمثابة عمل مطمئن، في حين سيتم البحث عن نوع من مظلة منظمة الدول الأميركية على وجه السرعة للمشاركة المباشرة للقوات الأميركية في أي من الحالات الطارئة المتوقعة، ويجب الاعتراف بأن مجموعة متنوعة من التطورات داخل هاييتي يمكن أن تجعل من واجبنا تحريك قواتنا بسرعة أكبر بكثير من ذلك(F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, , Memorandum No. 377).

ومع تشابك الاحداث وتطورها في هاييتي، عقد مجلس الأمن القومي الأميركي اجتماعه ذي العدد ٥٠٩ في الساعة ٤:٣٠ مساءً في العاصمة واشنطن في ١٣ آذار من العام ١٩٦٣ بحسب المذكرة ذي العدد ٣٧٧ التي نشرتها وزارة الخارجية الأميركية، فقد تضمن الاجتماع سياسة الولايات المتحدة الأميركية بشأن أمريكا اللاتينية، إذ أشار الوزير راسك إلى الاستعداد للتحرك سريعاً في المناطق المضطربة مثل هاييتي، فيما أشار الجنرال تايلور إلى أنه يمكننا وضع مشاة البحرية الأميركية على الشاطئ في هاييتي في غضون ٥١ ساعة. لكن الرئيس كنيدي رد بحدة على تقدير ٥١ ساعة بقوله " **إن ذلك كان طويلاً للغاية** "، وعلق الجنرال تيلور على رد الرئيس بالقول " **إن هناك وحدة يمكن إسقاطها من الجو في وقت أقرب بكثير إذا كان هناك مطار متاح، إذا أردنا ، يمكننا إبقاء مشاة البحرية على متن السفن في الأفق**". وتداخل في الحديث السيد مارتن قائلاً: " **إن سفيرنا في هاييتي لم يوص بإبقاء القوات البحرية على متن السفينة في الأفق. هذه المسألة يجب متابعتها عن كثب بسبب الوضع غير المؤكد في هايتي**"(F.R.U.S., Telegram No.378. May 2, 1963,) .

وبعد الاجتماع الذي عقده مجلس الامن القومي الأميركي، وصلت تقارير من السفارة الأميركية في هاييتي تصف الاوضاع فيها، وقد ورد في تلك التقارير التي وصلت من خلال المذكرة ذي العدد ٣٧٨ في الثاني من آيار من العام ١٩٦٣ من العاصمة بورت – برنس Port au Prince ، ما مضمونه من خلال تقارير الحالة والبرقيات المتعلقة بحوادث محددة، حاولنا نقل صورة دقيقة للوضع المضطرب السائد هنا في الأيام الأخيرة، ونعتقد أنه من الضروري الآن على الادارة الأميركية أن تفكر بشكل عاجل في ما يمكنها القيام به – مع الحكومات المهتمة الأخرى – السيطرة على برميل البارود هذا وتحويل الأزمة إلى أهدافنا ومصالحنا في هاييتي وأميركا اللاتينية بشكل عام، وعليه فمن الصعب أن نبالغ في الخوف المبرر وغير المنطقي الذي يسود الآن في العاصمة الهاييتية بورت أو برنس، ويبدو ان جميع السكان الهايتيين والأجانب والمسؤولين وغير المسؤولين والأغنياء والفقراء قد بدأ العديد منهم بالعودة إلى قراهم في المناطق النائية. وفي الوقت نفسه لم يتم الإعلان عن حظر تجوال ولكن هناك القليل من النشاط الليلي بسبب الخوف من إطلاق النار عن غير قصد من قبل دوريات الجيش والميليشيات المنتشرة في جميع أنحاء المدينة. باستثناء الأعمال العنيفة التي قامت بها مجموعة باربوت " Barbot " والذين يُنسب إليهم الغارة الناجحة الليلة الماضية على مستودع أسلحة في منطقة مارتيسانت " Martissant " لكن يبدو أن قوات دوفالييه الأمنية تسيطر على كل شيء. ومع ذلك، لا يزال الخوف مسيطراً على

حشود من الناس البسطاء بسبب الخطابات التي يلقيها دوفالييه وأتباعه، ويستمر دوفالييه في قمع جميع العناصر المشتبه في معارضته(F.R.U.S., Telegram No.378).

وذكر تقرير السفارة بانه في ظل تلك الظروف المحتدمة التي ادت حدوث تصرفات مثل (إطلاق النار على مسؤولي السفارة الأمريكية أو اقتحام أية سفارة محلية لقتل طالبي اللجوء)[١٢]، لذلك نوصي باستخدام القوات الأميركية من جانب واحد، ومع ذلك سيكون التدخل الجماعي لمنظمة الدول الأميركية هو الأفضل. وتبدو العقوبات الاقتصادية كما في حالة الدومينيكان غير مناسبة في بلد مثل هاييتي، وبذلك فالمطلوب هو عمل "**بوليسي**" جماعي من شأنه أن يؤدي إلى سيطرة مادية فاعلة على الوضع المحلي بما في ذلك إذا لزم الأمر تهدئة الجماعات المعارضة، مع الاعتراف بأن الاحتلال البحري القديم لم يعد ممكناً، وقد يكون من الممكن العمل على أساس طارئ نحو مشاركة فنزويلية ودومينيكانية، ربما رمزية فقط جنباً إلى جنب مع قواتنا في منظمة الدول الأميركية ، ولتلك الاسباب نقر بأن الأخطار الكامنة في سياسة عدم التدخل المستمرة في هاييتي خطيرة بما يكفي لتبرير هذا النوع من الإجراءات غير العادية من قبل نظام البلدان الأميركية(F.R.U.S., Telegram No.379).

وبناءً على تلك المعطيات التي ارسلتها سفارة الولايات المتحدة الأميركية في هاييتي الى وزارة الخارجية الأميركية، قامت الإدارة الأميركية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتحركات العسكرية السريعة في ظل تطور الاحداث في هاييتي، إذ اوضحت المذكرة ذي العدد ٣٧٩ التي نشرتها وزارة الخارجية في واشنطن في الثامن من آيار من العام ١٩٦٣، والتي ذكرت فيها ما يأتي:

١- تم نشر القوات الدومينيكية المعززة على طول الحدود بين هاييتي والدومينيكان خلال الـ ٤٨ ساعة الماضية إلى ما يقارب ١٢٠٠ مقاتل.

٢- أكد الرئيس الدومنيكاني خوان بوش للسفير مارتن والسفير فاشيو من منظمة الدول الأميركية أنه لن يتخذ أي إجراء عدواني غير مبرر خارج سياق منظمة الدول الأمريكية.

٣- أبلغ الرئيس بوش السفير مارتن بشكل خاص عن اعترافه بأن القوات المسلحة الدومينيكية تفتقر إلى القدرة على غزو هاييتي، وذكر له بأنه سيبقيها على طول الحدود بشكل أساس للضغط على التحرك السريع لمنظمة الدول الأميركية.

٤- بدت هاييتي أكثر هدوءاً – بشكل ملحوظ – خلال الـ ٤٨ ساعة الماضية، مع استمرار حظر التجوال من الساعة الثامنة مساءاً حتى الساعة الخامسة صباحاً.

٥- نشاط المعارضة الوحيد المنظم هو تحت إشراف كليمان باربو الذي انفصل – منذ ذلك الحين – عن دوفالييه والذي يدعي الفضل في قتل ثلاثة من مرافقي القصر في محاولة أخيرة غير ناجحة لاختطاف اولاد الرئيس دوفالييه. وعلى الرغم من قلة قواته ولكن لدينا معلومات أنه من المحتمل أن يكون قد أوقع ما يقارب ٣٠ ضحية في اشتباك ضد الحكومة الهاييتية في ٣٠ نيسان ١٩٦٣ (F.R.U.S., Telegram No.379).

٦- غادر ١٠٠ من المعالين الأميركيين إلى ميامي بالطائرة في الساعة ١١:٠٠ صباحاً. وسيتم إجلاء مجموعة أخرى بالعدد نفسه تقريباً غداً في التاسع من آيار ١٩٦٣ ، ومن المتوقع أن تغادر حمولة ثالثة من المواطنين يوم السبت في ١١ آيار من العام نفسه.

٧- وافقت هاييتي على عملية الاجلاء وأكدت للسفير ثورستون أن الحكومة الهاييتية لديها كل النية لمواصلة ضمان حماية الأجانب.

٨- تبنت منظمة الدول الأميركية هذا الصباح قراراً يعيد لجنة التحقيق الخاصة بها إلى هاييتي ويوسع إلى حد كبير الاختصاصات التي تحكم عمليتها.

٩- سيجتمع مجلس الأمن الدولي في الساعة الثالثة بعد الظهر. للاستماع إلى الاحتجاج الهاييتي على العدوان الدومينيكاني.

١٠- تم إلغاء الرحلة المرتقبة لطائرة رسمية من هاييتي إلى كوراساو (جزيرة في الكاريبي تابعة لهولندا) بمبادرة من هاييتي بعد أن أعطت السلطات الهولندية الإذن لها بالهبوط، لا نعرف ما هو الغرض المقصود من هذه الرحلة غير العادية ولا أسباب إلغاءها (F.R.U.S., Telegram No.379).

الخاتمـة

خلص موضوع البحث إلى أن سلسلة الإجراءات التي قامت بها الولايات المتحدة الأميركية اتجاه هاييتي من خلال سياستها الخارجية قد هدفت إلى محاصرة نظام الرئيس دوفالييه وتقويضه ومراقبة تحركاته والحد منها وتخفيف سياسته التعسفية ضد شعبه، إذ حاولت الولايات المتحدة الأميركية مساعدة الرئيس دوفالييه عسكرياً واقتصادياً مقابل خدمة مصالحها وابقاء هاييتي نظيفة – الى حد ما– من التغلغل الشيوعي وانتشار الافكار الماركسية ونقل التجربة الكوبية إليها، ومن ثم فإن مسار السياسة الأميركية اتجاه هاييتي بقي متأرجحاً بين التخلص من الحكم الشمولي وبين خطر المد الشيوعي القادم من كوبا التي تمثل القيادة السوفيتية في منطقة البحر الكاريبي في ظل الصراع القائم بسبب الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، إذ شهدت منطقة الكاريبي حدوث ازمة عرفت بـ " **أزمة الصواريخ السوفيتية في كوبا** " في العام ١٩٦٢ التي كادت ان تشعل حرب نووية عالمية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية، الأمر الذي جعل الأخيرة اتباع سياسة متوازنة اتجاه هاييتي في ظل تطور تلك الاحداث والصراعات في المنطقة من جراء انتشار الافكار الشيوعية في بعض دول المنطقة ولا سيما في جزيرة كوبا التي انتشرت فيها تلك الافكار واتخاذها الاشتراكية مذهباً سياسياً لنظام حكمها، نتيجةً للسياسة الخاطئة التي اتبعتها الإدارة الأميركية حيالها، ولذلك حاولت الأخيرة عدم تكرار اخطاء سياستها اتجاه هاييتي، فعملت على تقديم المساعدة والدعم لها في مختلف المجالات والصعد لدرء الخطر الشيوعي وتقويضه في هاييتي، وحاولت الولايات المتحدة الأميركية أن تتشدد في سياستها اتجاه الأنظمة الدكتاتورية في أميركا اللاتينية، لكن النظام في هاييتي بات اكثر دكتاتورية، وبذلك رأت الولايات المتحدة الأميركية أنه من الصعب للغاية كبح جماح الرئيس دوفالييه على الرغم من البداية الواعدة، وبدأت العلاقة بالتدهور، إذ وصلت إلى حد العداء بين الولايات المتحدة الأميركية والرئيس دوفالييه، وعلى الرغم من تأزم العلاقة بين الطرفين لكن استمرت الولايات المتحدة الأميركية متفائلة بأن باستطاعتها تنفيذ سياسة خارجية فاعلة مناهضة للدكتاتورية، وفي الوقت نفسه يمكنها ان تمنع انتشار الشيوعية مع تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في أميركا اللاتينية.

قائمـة الـمصادر

- الوثائـــق

1. F.R.U.S., Letter from Duvalier to Eisenhower. Department of State, 12 Jul. 1960. Declassified Documents Reference System CK3100276169.
2. F.R.U.S., Memorandum No.365,Prepared in the Department of State, Kennedy Library, National Security Files, Countries Series, Haiti, 1/61-6/62 Secret, The Department of State's copy of this memorandum indicates that it was drafted by Abbuhl and was based on despatch 304 from Port-au-Prince, January 30. (Department of State, Central Files, 611.38/1-3061) A copy of the despatch was attached to a March 23 covering memorandum from Battle to Dungan. (Ibid., 611.38/3-2361). Washington, March 23, 1961.
3. F.R.U.S., Telegram No.379, From the Embassy in Haiti to the Department of State, Port-au-Prince, May 8, 1963.
4. F.R.U.S., Telegram No.378, From the Embassy in Haiti to the Department of State, Port-au-Prince, May 2, 1963.
5. F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, American Republics , Memorandum No. 367 for the Record , Washington, May 26, 1961, 9 a.m.
6. F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, American Republics , Memorandum No. 377, Summary Record of the 509th National Security Council Meeting, Washington, March 13, 1963, 4:30 pm.
7. F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, American Republics, Department of State, Central Files, 738.00/5-2361. Secret; Eyes Only. Drafted by Coerr, cleared by U. Alexis Johnson, and sent via Bowles.
8. F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, American Republics, Memorandum From the Acting Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Coerr) to Secretary of State Rusk ,Washington, May 23, 1961. Our Policy toward Haiti subsequent to President Duvalier's "Inauguration" May.
9. F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, American Republics, Memorandum No. 373 Letter From the Assistant Secretary of State for Inter-American Affairs (Martin) to the Ambassador to Haiti (Thruston)1,Washington, August 11, 1962.
10. F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, American Republics, Memorandum No.374 Prepared in the Department of State1,Washington, January 21, 1963. HAITI SITUATION AND UNITED STATES POLICY.
11. F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, American Republics, Memorandum No.375 Paper Prepared in the Department of State1,Washington, February 20, 1963.HAITI PLAN OF ACTION FROM FEBRUARY 15 TO SEPTEMBER 15, 1963.
12. F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, American Republics, Memorandum No.371 From the Executive Secretary of the Department of State (Brubeck) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy)Washington, June 1, 1962.
13. F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, American Republics, Memorandum No.372 From the Executive Secretary of the Department of State (Brubeck) to the President's Special Assistant for National Security Affairs (Bundy)1,Washington, August 8, 1962.
14. F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, American Republics, Memorandum No.376. Telegram From the Department of State to the Embassy in the Dominican Republic1,Washington, March 7, 1963, 6:27 p.m.
15. F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, American Republics, Telegram No. 368. From Secretary of State Rusk to the Department of State1 Paris, June 2, 1961, 11 a.m , Department of State, Central Files, 738.00/6-261. Secret. Rusk accompanied President Kennedy on a State visit to France May 31-June 3.
16. F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, American Republics, Washington National Records Center, RG 330, OASD/ISA Files: FRC 64 A 2382, Haiti, 1961, 000.1—. Secret. Drafted by Maurice J. Mountain, Deputy Director of the Policy Planning Staff, Office of the Assistant Secretary of Defense for International Security Affairs, on May 29. Copies were sent to Bundy, Rowan, and Captain Ryan at the White House.
17. F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, American Republics, Washington National Records Center, RG 330, OASD/ISA Files: FRC 64 A 2382, Haiti, 1961, 000.1—. Secret. Drafted by Maurice J. Mountain, Deputy Director of the Policy Planning Staff, Office of the Assistant Secretary of Defense for

International Security Affairs, on May 29. Copies were sent to Bundy, Rowan, and Captain Ryan at the White House.

18. Foreign Relations of the United States, 1961–1963, Volume XII, American Republics1961-1963,Telegram from US Embassy in Port-au-Prince (Drew) to Secretary of State (Rusk). Department of State, 31 May 1960, Declassified Documents Reference System CK3100170171.
19. US response to Duvalier offer to build submarine bases and training camps in Haiti, Department of State cable, 22 Sep. 1959 Declassified Documents Reference System CK3100170170168.

- الموسوعات

1. Encyclopedia Americana ", VoI.9, Grolier Incorporated , U.S.A., 1988.
2. Encyclopedia Americana ", VoI.10, Grolier Incorporated , U.S.A., 1988.

– الصحف

١. The New York Times, 24 June, 1960.
2. The New York Times, 18 Jul. 1960.
3. The New York Times, 19 Aug. 1960.
4. New York Times, Nov. 20, 1991

ـ شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

١. www.foia.cia.gov.
2. http://en.wikipedia.org.

الهوامش

(١) فرانسوا دوفالييه: ولد في بورت أو برانس Port-au-Prince في العام ١٩٠٧، مارس مهنة الطب، شغل منصب وزير العمل والصحة العامة بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠، اصبح رئيسا لهاييتي بين عامي ١٩٥٧و ١٩٧١، أتصف حكمه بالإرهاب وقد فرض عزلة مظلمة على بلاده وناصر السياسة الأميركية في المجالات الدولية، جرت عدة محاولات لاغتياله، توفي في العام ١٩٧١. للمزيد يُنظر:
" Encyclopedia Americana ", VoI.9, Grolier Incorporated , U.S.A., 1988, P.503.

(٢) الرئيس الرابع والثلاثين للولايات المتحدة الأميركية، ولد في ولاية تكساس في العام ١٨٩٠، درس في الأكاديمية العسكرية بين عامي ١٩١١ و ١٩١٥، شغل منصب القائد الأعلى لقوات التحالف في الحرب العالمية الثانية بين عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥، شغل منصب قائد القوات الأميركية في أوروبا في العام ١٩٤٥، عين رئيساً لهيأة أركان الجيش الأميركي بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٨، شغل منصب قائد قوات حلف شمال الأطلسي بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٢، انتخب رئيساً للبلاد في العام ١٩٥٣، توفي في العام ١٩٦٩. للمزيد يُنظر:
"Encyclopedia Americana ", VoI.10, P.99.

(٣) الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، على الرابط:

www.foia.cia.gov.

(٤) كاسترو: ولد في بلدة مایاري (Mayari) بمقاطعة اورينتا شرق كوبا في العام ١٩٢٦، بدأ دراسته الأولية في مدرسة داخلية في مدينة سانتياغو، واصل تعليمه الثانوي في العاصمة هافانا في العام ١٩٤٢، بدأ بالدراسة في كلية الحقوق بجامعة هافانا في العام ١٩٤٥، وتخرج فيها في العام ١٩٥٠، ليفتتح مكتباً للمحاماة، أهتم أثناء دراستهِ الجامعية بالسياسة والعمل الثوري ووقع تحت تأثير أفكار بعض قادة الحركة الوطنية في بلادهِ، وتأثير الأفكار الماركسية، ولكنه لم يصبح ماركسياً إلا بعد تسنمهِ حكم كوبا في السابع عشر من شباط من العام ١٩٥٩. ينظر:
Herbert L. Matthews, Castro. A Political Biography, London, 1969, P.76; "Encyclopedia Americana ", VoI.5, P.798

(٥) كريستيان أ. هيرتر: ولد في بوسطن في العام ١٨٩٥، درس في جامعة هارفارد "Harvard" ينتمي الى الحزب الجمهوري، شغل عضوية مجلس النواب بين عامي ١٩٤٣ و١٩٥٣، شغل منصب حاكم ولاية ماساتشوستس "Massachusetts" بين عامي ١٩٥٣ و١٩٥٧ ، شغل منصب وزير الخارجية بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦١، توفي في العام ١٩٦٦. للمزيد يُنظر: الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، على الرابط :
Journal of the House of Representatives of the Commonwealth of Massachusetts.

(٦) روبرت نيوبيغن: ولد في بانجور "Bangor" بولاية مين "Maine" في العام ١٩٠٥، تخرج في جامعة ييل " Yale "، التحق بالسلك الدبلوماسي عام ١٩٢٩ وخدم في برلين " Berlin " ومونتيفيديو Montevideo "ومكسيكو سيتي "Mexico City " واسطنبول " Istanbul" وأنقرة "Ankara" وسيوداد تروخيو " Trujillo Ciudad " وبوغوتا "Bogota" وباريس "Paris" ، وكذلك واشنطن، عين مفتشاً في السلك الدبلوماسي عام ١٩٥٢ ، ومديراً لمكتب شؤون أمريكا الوسطى بوزارة الخارجية عام ١٩٥٤ ونائباً لمساعد وزير الخارجية لشؤون الموظفين عام ١٩٥٦، شغل منصب سفيراً للولايات المتحدة الاميركية في هندوراس "Honduras " بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٠ ، عندما أصبح سفيراً في هايتي، شغل منصب سفير الولايات المتحدة الأميركية في هاييتي للمدة ٢٧ آب ١٩٦٠ – ٤ تشرين الثاني ١٩٦٠. للمزيد يُنظر:
New York Times, Nov. 20, 1991

(٧) تروخيو: ولد في مدينة سانتو دومنغو (Santo Domingo) الدومنيكانية في العام ١٨٩٣، تلقى تعليماً عسكرياً في المؤسسات العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، تدرج في المناصب العسكرية في بلادهِ حتى رقي إلى رتبة لواء، قاد انقلاباً عسكرياً في بلادهِ وتولى الحكم فيها في العام ١٩٣٠، أطيح بحكمهِ بانقلاب وقع في الثلاثين من أيار من العام ١٩٦١، إذ اغتيل في اليوم نفسه. للمزيد يُنظر:
Encyclopedia Americana ", VoI. 9, PP.273-274 .

(٨) دين راسك: ولد في مقاطعة شيروكي (Cherokee County) بولاية جورجيا (Georgia) في العام ١٩٠٩، درس القانون في جامعة أكسفورد ونال شهادة الماجستير في العام ١٩٣٤، خدم في الحرب العالمية الثانية برتبة مقدم في الجيش الأميركي، شغل منصب رئيس "مؤسسة روكفلر" "Foundation Rockfeller " بين عامي ١٩٥٢ و١٩٦٠، شغل منصب وزير الخارجية في عهد الرئيسين كندي وجونسون بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٩ بعد اعتزاله السياسة، عمل أستاذاً للقانون الدولي في جامعة جورجيا، توفي في العام ١٩٩٤. للمزيد يُنظر:
" Encyclopedia Americana ",VoI.23, P.872; http://en.wikipedia.org

(٩) حضر الاجتماع كل من: السيد روبرت نيوبيغن سفير الولايات المتحدة الأميركية في هاييتي، والسيد ادولف أ.بيرل ، Theodore C. Achilles، والسيد ثيودور سي. أخيل، والسيد ويمبرلي كوير، السيد دانيال إم برادوك " Daniel M. Braddock " والسيد فوست أي. أبول " Forest E. Abbuhl"، والسيد جون ب. هوفر " John P. Hoover "وشخصية من وكالة المخابرات المركزية (لم يرفع عنها السرية)، والسيد موريس ج. ماونتن " Maurice J. Mountain " من وزارة الدفاع.

(١٠) ريمون آل ثروستون: سفير الولايات المتحدة الأميركية في هاييتي للمدة (٧ كانون الأول ١٩٦١–٤ كانون الثاني ١٩٦٢). للمزيد تنظر: الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت)، على الرابط:

https://www.state.gov/countries-areas.

(١١) حضر الاجتماع كل من: الرئيس، نائب الرئيس، السكرتير راسك، السكرتير مكنمارا، السكرتير ديلون، النائب العام، الجنرال تايلور، المدير ماكون ، السكرتير فانس، وكيل الوزارة بول، السفير ستيفنسون، المدير بيل، نائب الوزير جيلباتريك، المدير مورو، المدير ماكديرموت، يو. أليكسيس جونسون، مساعد وزيرة الخارجية مارتن، مساعد الوزير تايلر، بول نيتز، السيد ماك جورج بندي، السيد سورنسن، السيد دونغان، السيد كايسن، الجنرال كليفتون، السيد برواملي سميث. للمزيد ينظر:

F.R.U.S.,1961–1963, Vol. XII, American Republics , Memorandum No. 377, Summary Record of the 509th National Security Council Meeting, Washington, March 13, 1963, 4:30 pm .

(١٢) بعد محاولة الاختطاف الفاشلة في ٢٦ نيسان ١٩٦٣ على عائلته من قبل المنشقين الهايتيين، بدأ عملاء دوفالييه في اعتقال المعارضين الذين فر العديد منهم إلى ملاذ السفارات الأجنبية، وقامت الحكومة بتطويق سفارات الدومينيكان وسفارات أمريكا اللاتينية الأخرى في بورت أو برنس لمنع اللاجئين السياسيين الراغبين بالحصول على اللجوء، ففي ٢٦ نيسان اقتحمت الشرطة الهاييتية سفارة الدومينيكان بالقوة، الأمر الذي دعا جمهورية الدومينيكان إلى اجتماع خاص لمجلس منظمة الدول الأمريكية والذي شكل بدوره لجنة تحقيق زارت كلا البلدين. ونتيجة للزيارة وتحسباً

للتقرير، سحبت هاييتي قواتها من سفارة الدومينيكان وسمحت لبعض طالبي اللجوء الهاييتيين بالمرور الآمن إلى جمهورية الدومينيكان. للمزيد يُنظر:

F.R.U.S., Telegram No.378, From the Embassy in Haiti to the Department of State, Port-au-Prince, May 2, 1963.